**عنوان المحاضرة: المجتمع المدني والديمقراطية**

يُصوّر المجتمع المدني بمفهومه الحديث على أنه مجال تفاعل مستقل عن الدولة، بيد أن الدولة هي التي يجب أن تضمن المجال الذي يعمل فيه المجتمع المدني والقواعد التي تحكم بها أنشطته. ففي تاريخ الديمقراطيات الرّاسخة، كانت مؤسسات المجتمع المدني الفاعل الأساسي في المطالبة بتضمين الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. فالإقرار بهذه الحقوق والمؤسسات التي تنشأ عنها يشكّل جوهر الديمقراطية، وذلك لأن المجتمع المدني الفعّال أساسي بالنسبة إلى نجاح عملية تعزيز الديمقراطية. هذا، ويضمن المجتمع المدني العمل الفعلي للنظام الديمقراطي، ويواصل تعزيز الديمقراطية، إذ لا توجد ديمقراطية كاملة. فالمجتمع المدني يعّد وسيلة بالنسبة إلى المواطنين لعرض مصالحهم ومناقشتها، ورصد أداء الدولة. وفي جميع الديمقراطيات، تُستبعد فئات من الشعب من المشاركة الكاملة في المؤسسات الديمقراطية ومن الوصول الكامل إلى الحق في المشاركة. ومشاركة المجتمع المدني، التي ينظر إليها على أنها القدرة الجماعية للفئات المهمّشة بشكل منتظم لطرح مقترحاتها عن السياسة العامة والوصول إلى مؤسسات صنع القرار الديمقراطي، تعتبر أساس التطور الديمقراطي الفعّال. كما يؤدي المجتمع المدني، بوصفه فاعلاً في المطالبة بالحقوق وتطويرها، دوراً متواصلاً في بناء الأنظمة الديمقراطية وعملها، ويظل وسيلة بالغة الأهمية لضمان مشاركة الناس في المناقشات والقرارات التي تحدد مسار حياتهم. وتتجسّد قيمة المجتمع المدني في توجيه الانتباه إلى القضايا العامة التي تتعلق بالصالح العام والتي لا تُعطى بالضرورة بالاهتمام الكافي من جانب المؤسسات الرسمية. وعلى غرار الديمقراطية، تستغرق عملية تعزيز المجتمع المدني وتفعيل دوره في المجتمع وقتاً طويلاً، ولكنه بحاجة إلى الدعم والرعاية والاهتمام حتى ينمو فيعطي أُكله بعد مرور فترة من الزمن.

عناصر المجتمع المدني:

1- الركن التنظيمي المؤسسي ويضم مجموعة المنظمات التي يؤسسها الافراد أو ينظمون اليها بمحض ارادتهم ومنها الاحزاب السياسية، النقابات المهنية، الجمعيات، الاتحادات، النوادي والمنتديات الاجتماعية والفكرية والثقافية، الحركات النسوية والحركات الطلابية والهيئات الحرفية والمراكز البحثية، وهذه المؤسسات تعمل من اجل تحقيق المصالح المادية والمعنوية والدفاع عن هذه المصالح سواء في مواجهة الدولة أو في مواجهة قوى اخرى.

2– الفعل التطوعي الحر.

3- الاستقلالية عن الدولة من حيث المال أو الادارة وتمتلك هامش من الحرية لا تتدخل الدولة فيه.

4- عدم السعي الى تحقيق الربح.